المواقف الدولية من الانتخابات الرئاسية التي أجراها النظام السوري

سمير العبدالله

من خلال تتبع المواقف من تلك الانتخابات يبدو أن الدول المعارضة للانتخابات والتي تشكك بشرعيتها لم تقم بأية خطوة عملية عدا عدم السماح بإجرائها في سفارات النظام على أراضيها، فغالبية تلك الدول ترغب باستمرار الوضع الحالي وبقائه دون تغيير، ولم يلتفت النظام لكل التصريحات المعارضة لإجرائه الانتخابات وحول عدم شرعيتها، وخاصة تصريحات الأمم المتحدة التي تشرف على مفاوضات جنيف وعمل اللجنة الدستورية، وخاصة أن قراراتها غير حازمة، ويمكن تأويل قراراتها بعدة صيغ.

أجرى النظام السوري انتخابات رئاسية في المناطق التي يسيطر عليها بتاريخ 26 أيار/مايو 2021، وفي بعض السفارات السورية بتاريخ 20 أيار/مايو، وكان

سيناريو الانتخابات معروف لأغلب السوريين حيث فاز الأسد بنسبة 95% من الأصوات، بينما حصل المنافسان على باقي الأصوات، وهما مرشحان اختارهما النظام ليكونا منافسين له للإيحاء بأنها كانت انتخابات نزيهة، وكان بها منافسة حقيقية.

كانت الانتخابات كحال كل الانتخابات السابقة التي أجراها النظام سابقاً انتخابات صورية، ولم تختلف عن سابقاتها في الهدف منها، وإن كانت قد اختلفت من حيث السياق والأدوات، حيث جرت في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها مناطق النظام، وفي ظل تعثر مسار الحل السياسي، فكانت الظروف التي جرت بها الانتخابات مشابهة للظروف التي جرت بها سنة 2014, لكن الظروف أصبحت أكثر تعقيداً بانتخابات 2021, حيث تتواجد العديد من القوى الأجنبية على الأراضي السورية, ومن ناحية أخرى فقد تمكن النظام من السيطرة على قسم كبير من المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة سنة 2014, ومن ناحية أخرى فإن الشروط للترشح هي نفسها سنة 2014 وهي شروط لن تمكن أحد من الترشح بدون موافقة النظام عليه.

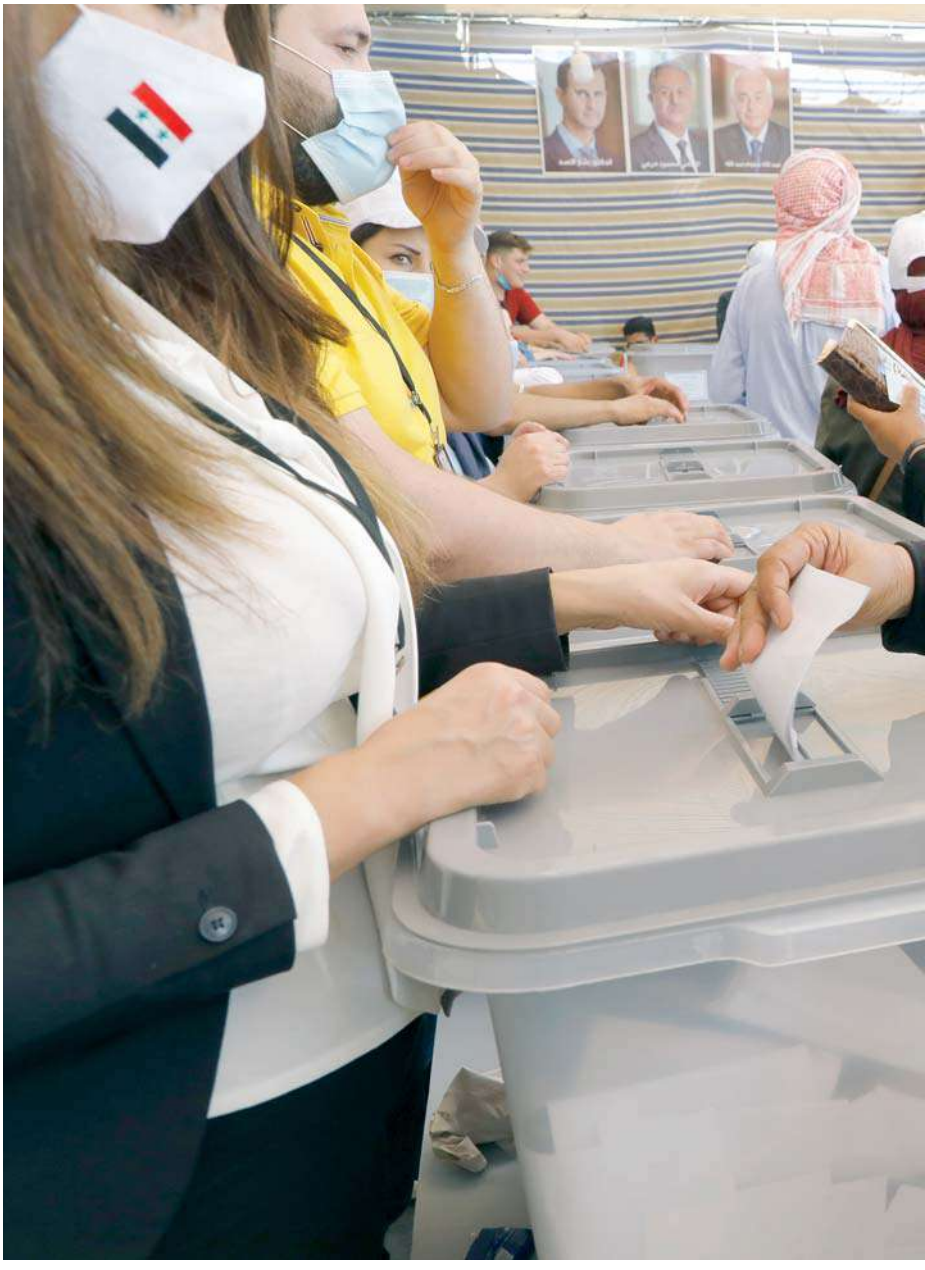

ويمكن تقسيم المواقف الدولية من الانتخابات على الشكل التالي:

المواقف المعارضة لإجراء الانتخابات

استنكرت أغلب الدول الغربية إجراء النظام للانتخابات الرئاسية في مناطقه، وفي بيان مشترك قالت الولايات المتحدة وبريطانية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا أن الانتخابات "لن تكون حرة ونزيهة". وأعلن الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن الدولي في 28 نيسان/ إبريل رفضهم مسبقاً لنتيجة تلك الانتخابات.

وحاولت أغلب الدول الغربية تجاهلها طالما أنها لاتجري وفقاً لاتفاق سياسي وتحت إشراف الأمم المتحدة، ووضعت أربعة شروط ضمن وثيقة للاعتراف بتلك الانتخابات سميت الوثيقة الفرنسية، ومنها إرساء الثقة وتهيئة الأجواء والبيئة الآمنة والمحايدة قبل وأثناء وبعد الانتخابات، ومشاركة النازحين واللاجئين، وخاصة أنه يوجد مايقارب من 12 مليون سوري بين لاجئ

ونازح لن يتمكنوا من المشاركة فيها، وليس لديهم ثقة بها، وكذلك تشكيل لجنة مستقلة تشرف على الانتخابات تحت إدارة الأمم المتحدة، وكانت هذه الوثيقة خطوة استباقية لمحاولة النظام وحلفائه الترويج لتلك الانتخابات ولشرعية النظام.

وأكدت أمريكا أنه لا نية لديها لتطبيع العلاقات مع النظام، وهددت بفرض عقوبات على أي دولة تتعامل مع النظام، وتخالف العقوبات الأمريكية، ودعت المجتمع الدولي بعدم الانخداع بتلك الانتخابات، كذلك دعت كندا المجتمع الدولي لرفض أي تطبيع مع النظام السوري، وكان هذا مشابه للموقف البريطاني، حيث أكدت بريطانية أنها لاتعترف بالانتخابات لأنها تخالف القرار الدولي 2254، ولم يشارك بها كل السوريين بما فيهم النازحون واللاجئون والمعتقلون، بالإضافة إلى أنها غير شفافة وغير ديمقراطية.

كذلك فرنسا كان لها نفس الموقف، وأعرب أعضاء البرلمان الأوربي أن الانتخابات تفتقر للمصداقية في نظر المجتمع الدولي.

وكان الموقف التركي مشابه لمواقف الدول الغربية واعتبرها انتخابات غير شرعية، وكذلك أكد المبعوث الدولي لسوريا غير بيدرسون أن الانتخابات ليست جزء من العملية السياسية التي دعا لها القرار 2254, وأعلنت الأمم المتحدة في 21 نيسان/ إبريل أنها غير منخرطة في الانتخابات المزمعة في سوريا.

ومنعت ألمانيا وبلجيكا فتح السفارات السورية لديها لإجراء الانتخابات، بينما سمحت بقية الدول بفتحها على الرغم من معارضتها لها مثل فرنسا التي تذرعت بأن الانتخابات تجري بمبنى للأمم المتحدة.

المواقف المؤيدة للانتخابات

حاولت الدول المؤيدة للنظام السوري الترويج للانتخابات وعلى رأسها الصين وروسيا وإيران، وبررت موقف النظام السوري بإجرائها بحجة أنها تجري بموعدها الدستوري، وأنها غير مرتبطة بمسار الحل السياسي، وعمل اللجنة الدستورية السورية، وكذلك من ناحية أخرى برروا بأنها جرت متوافقة مع شرعية متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي للوصول لحل سياسي.

ورأت روسيا وإيران أن الانتخابات ضرورية لهم أيضاً وليس فقط للنظام، لأن أي مسار آخر غير الانتخابات سيشكل مشكلة إضافية جديدة لهم، في ظل فشلهم في تقديم أي حل أو حتى رؤية للحل، ويراهنون على اللعب ببطاقة استمرار الأسد بالحكم، ويساهم انتخاب الأسد مجدداً باستمرار شرعية التواجد الروسي والإيراني في سوريا.

وأرادت الدول المؤيدة للنظام فرض الأمر الواقع على بقية الفاعلين بالشأن السوري، بعد أن فشلوا في الوصول لتوافق دولي على تأجيل الانتخابات مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية كتسهيل عودة اللاجئين وتمويل عملية إعادة الإعمار، حيث

عارضتها العديد من الدول ذلك، وفشلت روسيا بتغيير موقف تركيا من تعويم النظام، حيث رفضت تركيا فتح المعابر التجارية بين مناطق النظام ومناطق المعارضة.

روسيا من جهتها روجت أن الانتخابات شأن داخلي سوري يتوافق مع دستور 2012, ولا تتناقض مع القرار الدولي 2254 وغيره من القرارات، ورأت بالتصريحات الغربية ورقة للضغط السياسي ومحاولة للتدخل بالشؤون الداخلية، واعترضت على موقف الدول الغربية في مجلس الأمن من الانتخابات، حيث تعتبر روسيا الملف السوري وبشار الأسد ورقة تفاوض لها مع الدول الغربية وأمريكا.

أما بالنسبة لإيران فالأسد حتى الآن يعتبر خط أحمر بالنسبة لها، لأن بقاءه يضن استمرار نفوذها في سوريا، فتغيير النظام في سوريا يعني بداية النهاية للمشروع الإيراني في المنطقة عموماً وليس فقط بسوريا.

هذه المواقف استغلها نظام الأسد وأجرى الانتخابات بالتوافق مع حلفائه ودعم ضمني منهم، فروسيا ليست مستعدة حتى الآن للتخلي عن الأسد وإجراء تغيير سياسي حقيقي دون الحصول على مكاسب واعتراف دولي بتواجدها في سوريا، وأرادوا من خلال إجراء الانتخابات إيصال رسالة بأن الأسد باق، وأنهم أغلقوا الباب أمام المسارات السياسية وحتى اللجنة الدستورية، وأن على المجتمع الدولي تقبل هذا الأمر.

وبالنسبة لإسرائيل هي تفضل إعادة انتخاب الأسد لأنه الخيار المفضل لديها حالياً، لأن بقاءه يعني استمراراً للأزمة السورية.

المواقف العربية من الانتخابات

جاءت أغلب المواقف العربية في الفترة الأخيرة منفتحة على إعادة العلاقات مع النظام، وسمحت بعض الدول بإجراء تلك الانتخابات بسفارات النظام على أراضيها، وكان تبرير تلك الدول بأنها ترغب بلعب دور أكثر فعالية بالملف السوري، وللحد من الهيمنة الإيرانية على النظام السوري، حيث إنه هناك محور عربي داعم لعودة شرعية النظام وتطبيع العلاقات معه، وكان على رأسه العراق والجزائر ولبنان ومصر والإمارات والأردن

وجرت الانتخابات في لبنان تحت ضغوط وتهديدات من النظام ومن بعض الجهات السياسية هناك على اللاجئين السوريين هناك لإجبارهم على المشاركة بالانتخابات.

بينما منعت بعض الدول تلك الانتخابات في سفارات النظام على أراضيها مثل السعودية وقطر.

من خلال تتبع المواقف من تلك الانتخابات يبدو أن الدول المعارضة للانتخابات والتي تشكك بشرعيتها لم تقم بأية خطوة عملية عدا عدم السماح بإجرائها في سفارات النظام على أراضيها، فغالبية تلك الدول ترغب باستمرار الوضع الحالي وبقائه دون تغيير، ولم يلتفت النظام لكل التصريحات المعارضة لإجرائه الانتخابات وحول عدم شرعيتها، وخاصة تصريحات الأمم المتحدة التي تشرف على مفاوضات جنيف وعمل اللجنة الدستورية، وخاصة أن قراراتها غير حازمة، ويمكن تأويل قراراتها بعدة صيغ.

ويعول النظام السوري على مسألة الوقت واقتناع الدول بأنه لا حل بدونه، في ظل تراخي موقف إدارة بايدن تجاهه، وعدم اهتمامها بالأزمة السورية، ما يهم النظام توجيه رسالة للغرب بأنه ثمة عملية سياسية تجري في الداخل السوري بمعزل عن العملية السياسية الأممية

يبدو أن الوضع الحالي بسوريا سيستمر لفترة في ظل عدم التوافق الدولي على مصير الأسد، وهذه هي الورقة التي يراهن عليها النظام ويستغلها، فالانتخابات لم تغير من الواقع الحالي في سوريا، وهو على علم بأن كل التصريحات التي صدرت عن الدول المعارضة لانتخاباته والمشككة بشرعيته لن يترتب عليها أي خطوة جدية أو عملية، فالأمم المتحدة على الرغم من كل تلك التصريحات مازالت تعترف بالصفة القانونية للنظام السوري، يبدو أن المواقف تلك كانت لرفع العتب فقط، وهي مواقف لمعارضة الروس واستفزازهم أكثر، فهذه الدول على الرغم من معارضتها للتدخل الإيراني بسوريا مثلا لم تتخذ أي خطوة جدية للحد منه. ■

سمير العبدالله: باحث وأكاديمي من سوريا، حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث، خبير في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.